

يعد تأجيل مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأميركي لخفض سعر الفائدة خبرا إيجابيا للبنوك الخليجية، حيث تتوقع وكالة «إس أند بي جلوبال للتصنيفات الائتمانية» ( S&P) أن تظل ربحية البنوك الخليجية قوية في عام 2024 نتيجة لتأجيل خفض سعر الفائدة، وتتوقع أيضا أن تظل جودة الأصول قوية على الرغم من بقاء أسعار الفائدة مرتفعة لفترة طويلة بفضل الاقتصادات الداعمة، واحتواء المديونية، والمستوى العالي من الاحتياطات الاحترازية، كما تتوقع الوكالة تراجعاً طفيفاً في الربحية في عام 2025، حيث يمكن أن يبدأ مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأميركي خفض أسعار الفائدة في ديسمبر 2024، ومن المرجح أن تحذو معظم البنوك المركزية الخليجية حذوه للحفاظ على ربط عملاتها، مع ذلك، نعتقد أن هناك عدة عوامل ستخفف من التأثير الإجمالي.

وقالت الوكالة ان كل انخفاض بمقدار 100 نقطة أساس في أسعار الفائدة يؤدي إلى تراجع صافي أرباح البنوك الخليجية المصنفة لدى الوكالة بنحو 9% في المتوسط، ويستند هذا إلى إفصاحات البنوك الخليجية في ديسمبر 2023 ويفترض وجود ميزانية عمومية ثابتة وتحول مواز في منحنى العوائد. من ناحية إيجابية، من المرجح أيضا أن يؤدي انخفاض أسعار الفائدة إلى تقليل حجم الخسائر غير المحققة التي تراكمت لدى البنوك الخليجية على مدى العامين الماضيين، وتقدر الوكالة هذه الخسائر بنحو 2.8 مليار دولار للبنوك الخليجية التي نصنفها، أو 1.9% في المتوسط من إجمالي حقوق المساهمين لديها.

وأشارت الوكالة إلى أن شروط تيسير السياسة النقدية لمجلس الاحتياطي الفيدرالي الأميركي لن تكون متاحة قبل خريف عام 2024، ومن وجهة نظر الوكالة لن يخفض مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأميركي أسعار الفائدة حتى يرى عدة قراءات متتالية لتباطؤ التضخم الأساسي على أساس شهري، لذلك من المحتمل أن يجري مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأميركي أول خفض لسعر الفائدة في ديسمبر 2024 - متأخرا عدة أشهر عما توقعته الوكالة سابقا.

وأضافت: «لا نزال نعتقد أنه من المرجح أن يزيد مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأميركي وتيرة التيسير النقدي في عام 2025 مع تباطؤ النمو الاقتصادي إلى ما دون إمكاناته، وتتوقع أن يخفض مجلس الاحتياطي الفيدرالي أسعار الفائدة بمقدار 100 نقطة أساس على مدار عام 2025، لتصل إلى ما بين 4.00% - 4.25% في نهاية العام». وأكدت الوكالة على استفادة البنوك الخليجية من دورة تشديد السياسة النقدية الأخيرة، بما أن معظم البنوك المركزية الخليجية تعكس عادة تحركات أسعار الفائدة لدى مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأميركي للحفاظ على ربط عملاتها.